
اسم المقال: حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي"
اسم الكاتب: عبدالله عيسى المعلا، وائل أحمد علام
رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8615>
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 09:33 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 20، العدد 3
ربيع الأول 1443 هـ / سبتمبر 2023م

التقييم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي"

عبد الله عيسى المعلا⁽¹⁾

وائل أحمد علام⁽²⁾

تاريخ القبول: 2021-12-30

تاريخ الاستلام: 2021-10-06

ملخص البحث:

للإعلام رسالة سامية تتمثل في نشر السلام المجتمعي، وتعزيز التسامح، وتحقيق الأمن. إلا أنه قد تحيد بعض وسائل الإعلام عن رسالتها؛ ومن ثم، تصبح أداة لإثارة الحروب والنزاعات، وبعث الكراهية والفتن. ولهذا كان من الضروري أن يتصدى القانون الدولي لهذا الأمر؛ فصدرت عدة اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان تحظر قيام وسائل الإعلام بالدعاية للحرب والكرهية. وعلى المستوى الداخلي، أصدرت الدول - ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة - تشريعات تحظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام. ويعرض هذا البحث لموقف القانون الدولي والقانون الإماراتي من الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام، ويبيّن التزامات الدولة المتعلقة بإعمال هذا الحظر، والمسؤولية الناشئة عن الإخلال بهذه الالتزامات.

الكلمات الدالة: الدعاية للحرب، خطاب الكراهية، الخطاب التمييزي، القانون الدولي، التشريع الإماراتي.

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

hh@abdullaalmualla.com

(2) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة

تؤدي وسائل الإعلام دوراً مهماً في إشاعة السلم والأمن الدوليين، ونشر التفاهم والتعاون والتسامح بين الشعوب. غير أنه قد تُمارس بعض وسائل الإعلام الدعاية للحرب والكرهية. وقد يحدث هذا الأمر بإيعاز أو مساعدة من قبل بعض حكومات الدول، أو جماعات ذات أيديولوجية معينة، أو مؤسسات دولية. ويؤثر هذا الوضع على السلم والأمن الدوليين، ويُزعزع الاستقرار في الدول. ولهذا، صدرت في إطار القانون الدولي اتفاقات دولية تتضمن حظراً للدعاية للحرب والكرهية. وعلى المستوى الوطني، قام العديد من الدول بتشريع قوانين داخلية تحظر هذه الدعاية ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويُسلط هذا البحث الضوء على حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام كدراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي. ويُركز البحث على عدد من المعاهدات الدولية والتشريعات الإماراتية التي تؤكد على حظر الدعاية للحرب والكرهية، وعلى نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، على أساس أنه لا يستقيم نشر الكراهية، أو الدعاية للحرب من خلال وسائل الإعلام مع احترام حقوق الإنسان.

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمية الإعلام ودوره في تحقيق غايات السلم والأمن الدوليين، إلا أن بعض وسائل الإعلام قد تُمارس الدعاية للحرب والكرهية مما يُهدد السلم والأمن الدوليين، ويؤثر على استقرار الدول ووحدة شعبيها. ولهذا، يعمل البحث على الإجابة على التساؤلات الآتية: ما موقف كل من القانون الدولي والقانون الإماراتي من الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام؟ وما التزامات الدولة تجاه حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام؟ وما المسؤولية الناشئة عن قيام وسائل الإعلام بالدعاية للحرب والكرهية؟ وتتصل بهذه التساؤلات الرئيسية عدة تساؤلات فرعية؛ وهي: ما أهم النصوص القانونية الخاصة بحظر الكراهية في القانون الدولي والتشريع الإماراتي؟ وما أهم القضايا الدولية التي تعرضت للمسؤولية عن التحريض على الكراهية والحرب؟

أسباب اختيار موضوع البحث:

تعرضت كتابات عديدة في مجال علم النفس والاجتماع والتاريخ والسياسة لموضوع الدعاية، إلا أن بحث هذا الموضوع من ناحية القانون الدولي لم يحظ بالاهتمام الكافي. ولذلك، يُسلط هذا البحث الضوء على حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام باعتبارها تُشكّل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

أهمية البحث:

يطرح موضوع البحث موضوعات مهمة؛ وهي الإطار القانوني لحظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام، وكيفية التوازن بين حظر الدعاية للحرب والكراهية والحق في حرية التعبير، والمسؤولية الدولية الناشئة عن قيام وسائل الإعلام بالدعاية للحرب والكراهية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. الوقوف على موقف كل من القانون الدولي والقانون الإماراتي من الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام.
2. بيان التزامات الدولة بخصوص حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام، والتوازن بين حظر الدعاية للحرب والكراهية والحق في حرية التعبير.
3. توضيح المسؤولية الدولية الناشئة عن قيام وسائل الإعلام بالدعاية للحرب والكراهية.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الاستقرائي من خلال تتبع النصوص القانونية في كل من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإماراتي بهدف الوصول إلى رؤية كلية واضحة عن حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام. كذلك، سيتبع البحث المنهج المقارن بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين موقف كل من القانون الدولي والقانون الإماراتي من هذا الحظر. وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف المفاهيم المتعلقة بحظر الدعاية للحرب والكراهية، وتحليل بعض النصوص القانونية الدولية وفي التشريع الإماراتي.

خطة البحث:

المبحث التمهيدي: المقصود بالدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام.

المبحث الأول: موقف القانون الدولي والقانون الإماراتي من الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام

المطلب الأول: موقف القانون الدولي من الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام.

حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)
المطلب الثاني: موقف القانون الإماراتي من الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.

المبحث الثاني: الالتزام بحظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.

المطلب الأول: التزام الدولة بحظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.

المطلب الثاني: التوازن بين حظر الدعاية للحرب والكرهية والحق في حرية التعبير.

المبحث الثالث: المسؤولية الدولية عن الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.

المطلب الأول: المسؤولية الدولية للدولة عن الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.

المطلب الثاني: المسؤولية الدولية الجنائية للفرد عن الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.

المبحث التمهيدي: المقصود بالدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

لم يُعرّف مصطلح الدعاية بشكل صريح في القانون الدولي حيث يعد مفهوم الدعاية للحرب والكرهية من المفاهيم التي يصعب تعريفها؛ إذ أنه مفهوم نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر.

المعنى اللغوي لمصطلح "الدعاية"

يُقصد بالدعاية في اللغة "الترويج لأمر أو مذهب أو رأى بالكتابة والخطابة ونحو ذلك".⁽¹⁾ فالدعاية هي الدعوة إلى مذهب أو رأى ومن ذلك ما جاء في كتابي الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى كسرى ملك فارس: "أدعوك بدعاية الله"، وإلى المقدس ملك مصر والإسكندرية: "أدعوك بدعاية الإسلام".⁽²⁾

التطور التاريخي لاستخدام الدعاية

التأثير على الناس من خلال الخطابة والكتابة أمر معروف عبر التاريخ. غير أن

(1) مجمع اللغة العربية (مصر)، المعجم الوجيز، ص 229.

(2) ابن القيم الجوزي، زاد المعاد في خير العباد، دار الكتاب العربي، بيروت، الجزء الثالث، ص 60-61.

مصطلح الدعاية لم يظهر حتى القرن السابع عشر حيث يرجع أصل الكلمة إلى اللغة اللاتينية عندما استخدمها البابا جريجوري الخامس عشر سنة 1622 فأسس لجنة التجمع المقدس للدعاية وهي لجنة من الكرادلة كانت مهمتها نشر الكاثوليكية في العالم بأسره. ثم أصبحت الكلمة تدريجياً تعني الأساليب المستخدمة في التأثير على الرأي العام من أجل نشر عقيدة أو مذهب معين. وفي عام 1801، أبرمت روسيا وفرنسا معاهدة بينهما تتضمن حظر قيام أي منهما أو رعاياهما بنشر أفكار خاصة أو التحريض على الاضطرابات. وقبل قيام الحرب العالمية الأولى شهدت أوروبا زخماً كبيراً في استخدام الدعاية. ومع قيام الحرب العالمية الأولى (1914) استعملت الدعاية بشكل كبير إذ لجأت إليها الدول الأطراف لتبرير مشاركتها في الحرب لتشعبها لكسب تأييده ودعمه للمجهود الحربي، ولإعطاء صورة شريرة عن الخصم من خلال نشر قصص فظيعة عنه. وقد أدركت جميع الدول أهمية الدعاية كسلاح في الحرب خصوصاً مع التطور في وسائل إنتاج الدعاية ونشرها كالكتيبات والملصقات المطبوعة والراديو. وأنشأت بعض الدول أجهزة للدعاية؛ فأنشأت إنجلترا عام 1914 مكتب الدعاية الحربية، وسرعان ما حذت دول أخرى حذوها. وبعد الحرب تطورت الدعاية في كل من روسيا وإيطاليا وألمانيا⁽¹⁾ وكانت هناك اتفاقيات لحظرها من ذلك معاهدة أخوة عربية وتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية (2 أبريل 1936)⁽²⁾ التي نصت على منع رعايا الدولتين من المشاركة في الفتن⁽³⁾ وخلال الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، استخدمت كافة الدول المتحاربة الدعاية على نحو واسع وممنهج لرفع الروح المعنوية للمواطنين وللجنود في جبهات القتال، وإثارة الخوف والرعب لدى شعب وقوات العدو وشيطة قادته وزعمائه. وبعد الحرب العالمية الثانية، تم النص على حظر الدعاية في عدد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان دون أن تضع تعريفاً لها. وكان هناك تخوف لدى الدول الغربية أن يكون القصد من حظر الدعاية - كما نادى الدول الشرقية - هو الحد من حرية التعبير. وفي الوقت المعاصر، تمارس الدول - لا سيما الدول الكبرى - الدعاية لصالح قيمها، ولتفتيت المنظومة القيمية للآخر؛ وهي لا تعد ذلك دعائية، ولكن حرية رأي.

(1) يذكر أدولف هتلر: "بمساعدة التطبيق الماهر والمستمر للدعاية... من الممكن جعل الناس يتصورون حتى الجنة على أنها جحيم".

"With the help of a skillful and continuous application of propaganda... it is possible to make the people conceive even of heaven as hell."

(2) راجع:

League of Nations, Treaty Series, Volume 143, 1936 - 1937, pp. 136-141.

(3) المادة 5.

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

وعبر تطورها، فإن الدعاية بمعناها المحايد هي عبارة عن سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حث أشخاص غير محددين على قبول مبادئ محددة للتصرف. (1) وقد تستخدم بشكل إيجابي للترويج لفكرة سليمة، وقد تستخدم بشكل سلبي عن طريق معلومات خادعة للترويج لأفكار أو شائعات أو معلومات غير صحيحة. ويتضمن الفهم المعاصر للدعاية اقتراح شيء سلبي وغير أمين. فأية جماعة تدعو لفكر أو مذهب معين من خلال التأثير على الرأي العام تعد تمارس الدعاية وخاصة إذا استعملت أساليب ليست حيادية. (2)

المقصود بالدعاية للحرب

يُقصد بالدعاية للحرب الدعوة إلى الحروب العدوانية، أما الحرب الدفاعية فتجوز الدعاية لها. فالحظر ليس ضد الدعاية للحرب بصفة عامة، وإنما الدعاية المضللة للحرب العدوانية من أجل البدء في شن حرب أو الاستمرار في الحرب.

المقصود بالدعاية للكراهية

لا يوجد تعريف واضح للكراهية؛ وذلك لأنها تأخذ أشكالاً عديدة لا سيما مع تطور التكنولوجيا.

والكراهية هي حالة من الجُهد، والمُقت، والغضب لمجموعة عرقية أو دينية أو أي مجموعة. وتتمثل الدعاية للكراهية في الدعوة لإقصاء الآخر، والاستعلاء عليه، وهي تؤدي إلى إثارة الفتنة في المجتمع من خلال نشأة ثقافة مبنية على العنصرية ضد الآخر.

وبحسب مبادئ كامدن،⁽³⁾ تشير مصطلحات "الكراهية" و "العداء" إلى المشاعر الشديدة وغير المنطقية من الازدراء والعداء والبغض تجاه المجموعة المستهدفة.⁽⁴⁾

(1) انظر:

"Propaganda is a series of actions whose purpose is to induce an indeterminate of people to accept definite principles of action." Timasheff, N. S. "On Propaganda." *The American Catholic Sociological Review*, vol. 4, no. 1, [Oxford University Press, Association for the Sociology of Religion, Inc.], 1943, pp. 10–15.

(2) راجع: الهواري، شيماء، مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية، المركز الديمقراطي العربي، 2017.

(3) تركز مبادئ كامدن على نص المادة 19 (3) من العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، وقد وضعها مجموعة من الخبراء في حقوق الإنسان في اجتماعات عقدت في لندن في 11 ديسمبر 2008 وفي 23 و24 فبراير 2009. وهي ليست ملزمة.

(4) مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة، إبريل 2009؛ ينص المبدأ 12/1 (أ) على:

The terms 'hatred' and 'hostility' refer to intense and irrational emotions of

وقد عرّف المرسوم بقانون رقم 2 لسنة 2015 (الإماراتي) بشأن مكافحة التمييز والكرهية⁽¹⁾ خطاب الكراهية بأنه: " كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات."⁽²⁾

وفي الوقت المعاصر، تتزايد الدعاية للحرب والكرهية في العالم من قبل الحكومات والجماعات بسبب التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال لا سيما في مجال الإنترنت حيث تتوافر منصات إعلامية لهذه الدعاية؛ فوجود الفضاء الإلكتروني المفتوح جعل الدعاية للحرب والكرهية أمرا سهلا. وقد أكدت لجنة القضاء على التمييز العنصري على "دور خطاب التحريض على الكراهية العنصرية في العمليات المؤدية إلى الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية، وفي حالات النزاع."⁽³⁾ وبالفعل، تُحرّض بعض وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية على الحرب، والكرهية الإثنية، والكرهية العنصرية ضد الأجانب. ومن الأشخاص الرئيسة المستهدفة بالدعاية للكرهية الأشخاص المنتمون لأقليات. وقد طالبت الدعاية للكرهية العرب والمسلمين.

المبحث الأول: موقف القانون الدولي والقانون الإماراتي من الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

يشهد الوقت المعاصر نمواً لظاهرة الدعاية للحرب والكرهية، مما أدى إلى التصدي لها في إطار القانون الدولي، وعلى المستوى الوطني في التشريع الإماراتي، وهو ما نعرض له في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: موقف القانون الدولي من الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

يمنع القانون الدولي الدعاية للحرب والكرهية من خلال حظره الحرب، وإصدار اتفاقيات لحقوق الإنسان تحظر هذه الدعاية.

opprobrium, enmity and detestation towards the target group.

(1) صدر مرسوم بقانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكرهية. ونشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية في 28 يوليو 2015. يراجع الجريدة الرسمية، العدد 582، يوليو 2015، ص 9 وما بعدها.

(2) المادة الأولى.

(3) الأمم المتحدة، تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 35 (مكافحة خطاب التحريض على الكراهية العنصرية)، CERD/C/GC/35، 26، 26 سبتمبر 2013، الفقرة 3.

أولاً- حظر الحرب، والدعاية لها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة

تُخالف الدعاية للحرب المقصد الرئيس لميثاق الأمم المتحدة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، فتنص من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هي: "أن تحفظ السلم والأمن الدوليين، وتحقيقاً لهذه الغاية: تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع وإزالة تهديدات السلم، ولقمع أعمال العدوان والانتهاكات الأخرى للسلم."⁽¹⁾ ويفتضي حفظ السلم منع الدعاية للحرب. كذلك، ينص الميثاق على أنه "يمنتع جميع الأعضاء في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدام القوة ضد الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة."⁽²⁾ ومنع التهديد باستخدام القوة أو استخدام القوة يعني منع الحرب إلا في حالي الدفاع الشرعي والأمن الجماعي. فالحرب العدوانية غير قانونية بموجب القانون الدولي، ومن ثم، فإن الدعاية لعمل غير قانوني، هو بحد ذاته غير قانوني بموجب القانون الدولي.

فإذا كانت الحرب محظورة وفقاً لقواعد القانون الدولي، فإن الدعاية المضللة لها، والتحريض على الحرب العدوانية عبر وسائل الإعلام، يكون محظوراً أيضاً. وهذه الفرضية لحظر الدعاية للحرب على أساس أن الحرب محظورة صحيحة.

ويتضمن مصطلح حظر الدعاية للحرب التحريض المباشر عليها، وكذلك، الدعاية التي تُمهّد أو تُحضر لحرب أو تُرفض منع التسوية السلمية للنزاع.

ثانياً- حظر الدعاية للحرب والكرهية من خلال اتفاقيات حقوق الإنسان

لا تتفق الدعاية للحرب والكرهية مع حقوق الإنسان، ولهذا، تحظرها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مع ملاحظة أنه لم تتناول النصوص القانونية الدولية الكراهية بشكل مباشر، وإنما من خلال ربطها بمسألة العنصرية والفرقة الداعية للكرهية واستخدام العنف. فلا توجد اتفاقية دولية تتعلق بحظر ومكافحة الكراهية فحسب، ولا يوجد تعريف محدد للكرهية في القانون الدولي، وإنما توجد مواد متفرقة في الاتفاقيات الدولية التالية:

أ. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.⁽³⁾

لم تكن الدعاية للحرب والكرهية محظورة رسمياً بموجب القانون الدولي حتى اعتماد

(1) المادة 1/1.

(2) المادة 2/4.

(3) اعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (21-د) في 16 ديسمبر 1966، وبدأ في النفاذ في 23 مارس 1976.

المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1966 والتي تنص على أن: "تُحظر بالقانون أية دعاية للحرب". وكذلك "تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف". أي أنه يجب على الدولة الطرف في العهد أن تُضمّن قانونها حظر الدعاية للحرب والكراهية.

ب. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.⁽¹⁾

تنص اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها على: "يعاقب على الأفعال التالية: التحريض المباشر والعنفي على ارتكاب الإبادة الجماعية."⁽²⁾ فالإبادة الجماعية جريمة دولية، وذلك فإن الدعاية لها تكون عملاً غير قانوني محظور.

ج. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.⁽³⁾

نصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على حظر أوسع نطاقاً؛ فتطلب من جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أن تعلن جريمة جنائية "كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، والتحريض على التمييز العنصري... وتوفير كل مساعدة للنشاطات العنصرية"، والمشاركة في "المنظمات، وتنظيم جميع الأنشطة الدعائية الأخرى، التي تشجع وتحرض على التمييز العنصري."⁽⁴⁾

د. الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان

تعد الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الدول الداعية للحرب والكراهية جريمة جنائية. فقد نصت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان⁽⁵⁾ على: "إن أية دعاية للحرب وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، وللذين يشكلان تحريضاً على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني آخر ضد أي شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كان سببه، بما في ذلك سبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي، تعد جرائم يعاقب عليها القانون."⁽⁶⁾

(1) اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 9 ديسمبر 1948، ودخلت حيز النفاذ في 12 يناير 1951.

(2) المادة 3/ج.

(3) اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 1965، ودخلت حيز النفاذ في 4 يناير 1969.

(4) المادة 4.

(5) أصدرت منظمة الدول الأمريكية الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في 22 نوفمبر 1969، وبدأت في النفاذ في 18 يوليو 1978.

(6) المادة 13/5.

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

ولا تتضمن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽¹⁾ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب⁽²⁾ نصا يحظر بالقانون الدعاية للحرب والكراهية، لكنهما لا يمنعان صدور مثل هذا القانون.⁽³⁾ وينص توجيه البرلمان الأوروبي على أنه "يتعين على الدول الأعضاء أن تضمن بالوسائل المناسبة أن وسائل الاعلام السمعية والبصرية المقدمة من قبل مقدمي الخدمة ووسائل الإعلام الخاضعة لولايتها لا تحتوي على أي تحريض على الكراهية على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو الجنسية"⁽⁴⁾

ووفقا للاتفاقيات الدولية، لا تعد نصوص حظر الدعاية للحرب والكراهية تلقائية التنفيذ، وإنما تتطلب من الدول الأطراف اعتماد تشريعات لمكافحة الدعاية للحرب والكراهية ودمجها ضمن نظامها القانوني. فيتعين أن تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لحظر الدعاية للحرب ولوضع حد لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام، ومضاعفة جهودها للتشجيع على التسامح تجاه كافة الأشخاص. وعلى الدولة أن تحقق وتقاضي السياسيين الذين يدلون بتصريحات تحرض على الحرب أو الكراهية، ومساءلة الأشخاص المسؤولين عن الدعاية للحرب والكراهية. ومفاد ما تقدم، أن الدول وإن كانت ملتزمة بحظر الدعاية للحرب والكراهية، إلا أن لها سلطة تقديرية في اختيار الوسائل المشروعة لتحقيق ذلك. ولا شك أن هذه الوسائل ستختلف من دولة لأخرى تبعا لنظامها القانوني.

(1) أصدرت منظمة مجلس أوروبا اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) في 4 نوفمبر 1950، وبدأت في النفاذ في 3 سبتمبر 1953.

(2) أصدرت منظمة الاتحاد الأفريقي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 يونيو 1981، وبدأ في النفاذ في 21 أكتوبر 1986.

(3) راجع: مبارك، وريدة جندي، التصدي لخطاب الكراهية في القانون الدولي والتشريع الجزائري: التكريس القانوني وسبل الوقاية، المجلة العربية للدراسات الأمنية (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، المجلد 37، العدد 1، 2021، ص 116-117.

(4) انظر:

Directive 2010/13/Eu Of The European Parliament And Of The Council of 10 March 2010 on the coordination of certain provisions laid down by law, regulation or administrative action in Member States concerning the provision of audiovisual media services (Audiovisual Media Services Directive), Article 6.

المطلب الثاني: موقف القانون الإماراتي من الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

يحظر القانون الإماراتي الدعاية للحرب والكرهية من خلال ما يأتي:

أولاً- دعوة الشريعة الإسلامية للسلم والتسامح.

تنص المادة السابعة من الدستور الإماراتي على أن "الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه." أي أنه يتعين أن تكون القوانين الإماراتية مستمدة من الشريعة الإسلامية، ومتفقة معها. ويدعو الإسلام إلى السلم؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾⁽¹⁾، ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾⁽²⁾ كما يدعو الإسلام للتسامح والالتقاء مع الآخر؛ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم متسامحاً حتى مع من أذوه؛ فعندما فتح مكة، قال: يا معشر قريش، ما ترون أني فاعل فيكم؟ قالوا: خيراً، أخ كريم، وابن أخ كريم، قال: اذهبوا فأنتم الطلقاء.⁽³⁾ ويُقر الإسلام وجود اختلافات بين الناس؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ، إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾⁽⁴⁾، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا فَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾ فهناك تنوع واختلاف بين البشر من حيث العرق واللغة واللون؛ قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾⁽⁶⁾ ومع هذا الاختلاف والتنوع البشري، يدعو الإسلام الناس إلى أن يتعارفوا ويتعاونوا؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾⁽⁷⁾ ووفقاً للشريعة، تجوز الدعوة للقتال، ولا تجوز الدعاية للحرب العدوانية؛ قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾⁽⁸⁾ ويُحرض الإسلام أتباعه على إعلاء كلمة الحق ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾⁽⁹⁾.

(1) سورة البقرة، الآية 208.

(2) سورة الأنفال، الآية 61.

(3) أبو محمد عبد الملك بن هشام، السيرة النبوية لابن هشام، الجزء 4، ص 42-43.

(4) سورة هود، الآيتان: 118-119.

(5) سورة يونس، الآية 99.

(6) سورة الروم، الآية 22.

(7) سورة الحجرات، الآية 13.

(8) سورة البقرة، الآية 190.

(9) سورة الأنفال، الآية 65.

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

"أي: حثهم؛ ولهذا كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يحرض على القتال عند صفهم ومواجهة العدو." (1) ويجوز قتل المحرضين على العدوان على المسلمين؛ فقد قتل الصحابة دُرَيْدَ بْنَ الصِّمَّةَ (2)، وكان يُحرض على قتال المسلمين إذ كان صاحب رأي ومكيدة، ولم يُنكر ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم.

كذلك، فإن الإمارات عضو بمنظمة التعاون الإسلامي التي أصدرت إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام (3) الذي ينص على أنه: "لا يجوز إثارة الكراهية القومية والمذهبية وكل ما يؤدي إلى التحريض على التمييز العنصري بكافة أشكاله." (4)

ثانياً- التزام الإمارات بميثاق الأمم المتحدة.

تنص المادة 12 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة (1971) على أن "تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أو اصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية." ومن أهداف الأمم المتحدة - حسبما جاء في المادة 1/1 من ميثاق الأمم المتحدة - أن تحفظ السلم والأمن الدوليين. ولتحقيق ذلك نص الميثاق في المادة 2 / 4 على منع الحرب (حظر استخدام القوة أو التهديد بها). وتنص المادة 140 من الدستور الإماراتي على أن "يكون إعلان قيام الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه، أما الحرب الهجومية فمحرومة عملاً بأحكام المواثيق الدولية." وتحريم الحرب العدوانية يتضمن تحريم الدعاية لها.

ثالثاً- انضمام الإمارات لاتفاقيات حقوق الإنسان

انضمت دولة الإمارات:

أ. في 20 يونيو 1974 إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)،

ب. وفي 11 نوفمبر 2005 إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (1948)،

(1) راجع: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، مختصر تفسير القرآن العظيم، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، دار الصابوني، القاهرة، ط 1، 1419/1999، المجلد الثاني، ص 114.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة أوطاس، رقم الحديث 4323، الجزء 5، ص 155.

(3) أصدرت منظمة التعاون الإسلامي إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام في 5 أغسطس 1990. وإعلان القاهرة غير ملزم حيث إنه لا يُعد اتفاقية.

(4) المادة 22د.

ج. وفي 15 يناير 2008 إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان⁽¹⁾ الذي يؤكد على التسامح؛ فيذكر في المقدمة أنه صدر "تحقيقاً للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر". ويهدف هذا الميثاق إلى تنشئة الإنسان في الدول العربية على ثقافة التأخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر، وإلى إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني تسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال.⁽²⁾

وهذه الاتفاقيات ملزمة وواجبة التطبيق في دولة الإمارات، فقد نص الدستور الإماراتي على أن: "يتولى المجلس الأعلى للاتحاد التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويتم هذا التصديق بمرسوم."⁽³⁾ ويتضمن مرسوم الانضمام إلى الاتفاقية نصاً يلزم جميع الجهات - بما في ذلك القضاء - في الدولة بتنفيذها. وتتمتع الاتفاقية بنفس قوة القانون. فتنص المادة 19 من قرار مجلس الوزراء باللجنة الداخلية لمجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة (16 يناير 1972) على أن "يكون إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية بمرسوم وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية." ويشرف مجلس الوزراء على تنفيذ الاتفاقيات الدولية؛ فقد نص الدستور الإماراتي على أن يُمارس مجلس الوزراء، بوجه خاص، الإشراف على تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يُبرمها الاتحاد.⁽⁴⁾

رابعاً- إصدار قوانين تجرم الكراهية

من إحدى الطرق المهمة لمواجهة الكراهية على الصعيد الوطني، إصدار تشريع يتصدى لها، وهو ما قام به المشرع الإماراتي عندما أصدر مرسوماً بقانون رقم (2) لسنة 2015 بشأن مكافحة التمييز والكراهية والذي يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدياد الأديان والتمييز وخطاب الكراهية. ويهدف القانون إلى إثراء ثقافة التسامح العالمي، ومواجهة مظاهر التمييز والعنصرية، ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير.⁽⁵⁾ ويجرم القانون إثارة خطاب الكراهية؛ فنص على أنه: "يُعاقب بالسجن مدة لا

(1) أصدرت منظمة جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان في 23 مايو 2004، وبدأ في النفاذ في 15 مارس 2008.

(2) المادة الأولى، الفقرتان الثانية والثالثة.

(3) المادة 47/4.

(4) المادة 60/7.

(5) راجع: الخاطري، فاطمة سعيد ناصر، و منصور، سعد الدين، مدى ملاءمة القانون الإماراتي في مكافحة التمييز والكراهية للمنهج النبوي في التعايش مع غير المسلمين، *Journal of Islam in Asia*, Volume 15, No. 3، 2018، ص 191-227.

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

تقل عن خمس سنوات وبالغرامة التي لا تقل عن خمسمائة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من شأنه إثارة خطاب الكراهية بإحدى طرق التعبير أو باستخدام أي وسيلة من الوسائل.⁽¹⁾ ويجرم القانون كذلك "إثارة النعرات القبلية بقصد الحض على الكراهية بين الأفراد والجماعات."⁽²⁾ ويحظر إنتاج أو حيازة مطبوعات أو أفلام أو مواد إلكترونية بقصد "إثارة خطاب الكراهية"⁽³⁾ أو إدارة منظمة، أو اجتماع بقصد "إثارة خطاب الكراهية"⁽⁴⁾

كذلك، ينص قانون العقوبات الاتحادي⁽⁵⁾ على: "يُعاقب بالسجن المؤقت وبالغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم ولا تجاوز خمسمائة ألف درهم كل من حرض على بغض طائفة من الناس أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض اضطراب الأمن العام."⁽⁶⁾

كذلك نص قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الاتحادي⁽⁷⁾ على عقوبة انشاء أو ادارة موقع الكتروني أو نشر معلومات بهدف الترويح أو التحبيذ لأفكار من شأنها اثاره الفتنة أو الطائفية أو الاضرار بالوحدة الوطنية والاخلال بالآداب العامة؛ فقرر: "يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة الف درهم ولا تجاوز مليون درهم كل من أنشأ أو أدار موقعا إلكترونيا أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات للترويح أو التحبيذ لأي برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهية أو العنصرية أو الطائفية أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة."⁽⁸⁾

(1) المادة 7.

(2) المادة 8.

(3) المادتان 11 و 12.

(4) المادتان 13 و 15. راجع: البنا، فيصل حسن أحمد عبد الله، جريمة إثارة خطاب الكراهية والجرائم المتصلة بها: دراسة تحليلية نقدية لقانون مكافحة التمييز والكراهية الإماراتي، مجلة الأمن والقانون (مجلة الأمن والقانون)، المجلد 29، العدد 1، 2021، ص 118 حيث يرى: أن تُستبدل عبارة "كلّ من صدر منه خطاب الكراهية" بعبارة عبارة «من ارتكب فعلاً من شأنه إثارة خطاب الكراهية».

(5) مرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987.

(6) المادة 198 من قانون العقوبات الاتحادي المعدلة بموجب المرسوم بقانون رقم 7/2016.

(7) مرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012 صادر بتاريخ 13/08/2012م.

الموافق فيه 25 رمضان 1433هـ.

في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

(8) المادة 24. راجع: منجد، منال مروان، جرائم الكراهية، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم

مما تقدم، يتضح أن القانون الإماراتي يُجرّم الدعاية للحرب والكرهية في مختلف وسائل الإعلام (المرئية والمسموعة والمقروءة) ويفرض العقوبات المناسبة. ويتوافق القانون الإماراتي مع القانون الدولي من ناحية حظر الدعاية للحرب والكرهية. ويختلف القانون الإماراتي عن القانون الدولي من ناحية التفصيل والتحديد للجرائم والعقوبات. فبينما القانون الدولي؛ وعلى الأخص المعاهدات الدولية، يحظر الدعاية للحرب والكرهية، فإن القانون الإماراتي؛ وعلى الأخص التشريعات العقابية، يُفصل ويبين الأفعال التي تُشكل جرائم كراهية، ويُحدد العقوبات المقررة لها.

المبحث الثاني: الالتزام بحظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

يقدم القانون الدولي إطاراً قانونياً لحظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام؛ فوفقاً لميثاق الأمم المتحدة الحرب محظورة، كما أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان تحظر الدعاية للحرب والكرهية. ويُرتب القانون الدولي على هذا الحظر وجود التزام على الدولة تجاه حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام (المطلب الأول)، مع مراعاة التوازن بين حظر الدعاية للحرب والكرهية والحق في حرية التعبير (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التزام الدولة بحظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

يجب على الدولة أن تضمن التزام وسائل الإعلام التي تُبث منها بالدعوة للسلم والأمن الدوليين لا سيما وأن المقصد الرئيس للأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدولي، كما أن استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية محظور. ولا يستقيم نشر الكراهية، أو الدعاية للحرب مع الدعوة للسلم والأمن الدوليين؛ فالدفاع عن السلام العالمي من مقتضيات وأساسيات العمل الإعلامي. وبالتأكيد، فإنه لا يمكن لوسائل الإعلام وحدها أن تمنع الحروب والنزاعات، إلا أنها يمكن لها أن تقلل من احتمالاتها وتخفف من شدتها.

كما يجب على الدولة أن تضمن عدم استخدام وسائل الإعلام في أية أغراض دعائية مضللة، وبدلاً من ذلك، تقوم بالكشف عن الحقائق، ولا تتستر على القضايا الماسة بالسلم الدولي، ولا تنتهج سياسة ازدواجية المعايير، بمعنى أن تتعامل مع الدول الصغيرة على قدم المساواة مع الدول الكبيرة لا سيما عند عرض الانتهاكات. ففي الواقع، لا تعد وسائل

حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

الإعلام أداة لنقل الأخبار ونشر المعلومات فحسب، ولكن لها دور أساسي في تحديد، وتسمية وتشكيل القضايا والموضوعات.

ويجب على الدولة أن تسمح للإعلام بممارسة مهامه، ولا تمنعه من مباشرة مهامه المتعلقة بفضح سياسات الحرب والكرهية. ومما يذكر في هذا الخصوص، أنه في عام 2017، أنشأت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في الفظائع ضد الأقلية المسلمة من الروهينجا في ميانمار. حيث حظرت حكومة ميانمار على وسائل الإعلام من دخول البلاد،⁽¹⁾ ولهذا اعتمد تحقيق اللجنة على التوثيق الرقمي، ولا سيما الأدلة المنشورة على مواقع التواصل. كذلك، يجب على الدولة أن تسمح للإعلام بنشر محاكمة الأشخاص المتهمين بممارسة الدعاية للحرب والكرهية، وقد أثير هذا الأمر في قضية تاديتش في عام 1996 في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حول إمكانية تصوير المحاكمة وبثها⁽²⁾ حيث عارض كل من الادعاء والدفاع إذاعة المحاكمة، لكن المحكمة قضت بخلاف ذلك. ويتم الآن تصوير جميع المحاكمات الجنائية الدولية وإتاحتها لوسائل الإعلام. ولا شك أن محاكمة المسؤولين عن جرائم دولية من خلال وسائل الإعلام يعطي صوتاً للضحايا والمراقبين والمجتمع المدني؛ فوفقاً للمحكمة الجنائية الدولية، فإن "الأشخاص الأكثر تضرراً من الجرائم لهم الحق في فهم عملية العدالة والمشاركة فيها".⁽³⁾

رقابة الدولة على الإعلام الخاص

قد تكون وسائل الإعلام رسمية مملوكة للدولة، وقد تكون خاصة غير رسمية. فاحتكار وسائل الإعلام من قبل الدولة تدخل غير مقبول في حرية التعبير، ولهذا يتعين وجود إعلام خاص ينقل وجهات نظر أخرى غير تلك التي تتبناها الحكومات. ويجب على الدولة أن تراقب الإعلام الخاص لا سيما وأنه قد يبت خطاب الكراهية. فوسائل الإعلام الخاصة التي تمتلكها أو تديرها كيانات من غير الدول كثيرة لا سيما مع تطور وسائل التواصل عبر الإنترنت. فقد أصبحت المنظمات والجماعات على قدرة عالية في استخدام وسائل الإعلام عبر الإنترنت، لتجنيد الأفراد والتواصل معهم وتلقيهم الأفكار. وعلى الدولة عدم استخدام وسائل الإعلام الخاصة كستار للدعاية ضد دول أخرى.

(1) Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar, <https://www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/myanmarffim/pages/index.aspx> (Last visited 09/09/2021).

(2) United Nations International Tribunal for the Former Yugoslavia, see <https://www.icty.org/en/case/tadic> (Last visited 09/09/2021).

(3) عودة، سناء، عيد، محمد، إجراءات التحقيق والمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية حسب نظام روما 1998، رسالة ماجستير، فلسطين، ص. 4، 2011.

ووفقاً للقانون الاتحادي رقم 11 لعام 2016،⁽¹⁾ فإن المجلس الوطني للإعلام كهيئة حكومية اتحادية مكلفة بالإشراف على شؤون الإعلام في دولة الإمارات، يختص بمراقبة الوسائط التقليدية مثل الصحف والمجلات ومنصات الوسائط الرقمية. ويقوم المركز الوطني للإعلام بإصدار التراخيص للمؤسسات الإعلامية ومتابعة جميع المحتويات الإعلامية المطبوعة والمنشورة والمسموعة في الدولة وتلك المستوردة من الخارج.

رد الدول على الإعلام الموجه ضدها من الخارج

توفر وسائل الإعلام فضاء واسعاً للدعاية لأي فكر أو مذهب. وتتضمن الدعاية المحظورة بموجب القانون الدولي تلك التي تدعو للحرب العدوانية أو الإبادة، وللتخريب والتشهير بقيم ورموز المجتمعات؛ كإهانة وسب الزعماء والقادة، والدعوة للإطاحة بهم، وإسقاط النظام السياسي الداخلي القائم في الدولة. وتعد هذه الدعاية من قبيل التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وتهدد سلامتها ووحدتها الوطنية، بل وتهدد سيادة وحياة الدولة نفسها.

ولهذا تعمل كل دولة على مواجهة الدعاية التي تستهدفها. ومن ضمن الحلول التي تتخذها بعض الدول سياسة منع الوصول إلى وسائل الإعلام التي تمارس دعاية ضدها ومنع القنوات والتشويش عليها، ومنع المواقع التي تدعو إلى التحريض على الكراهية، أو الإضرار بقيم المجتمع أو تهديد السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، وقطع الاتصال بالإنترنت في حالة الخطر المهدد لوجود الدولة. فوفقاً للقانون الدولي، الحق في الوجود أحد الحقوق الأساسية للدولة، ويمنح هذا الحق الدولة اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة الخطر الذي يهدد وجودها؛ فعلى الدولة التزام بأن تحمي مواطنيها وإقليمها من الخطر الذي يهدد وجود الدولة نفسها ويقوض أركانها عن طريق وسائل الإعلام التي تبث الفتن وتنتشر المعلومات المغلوطة.

المطلب الثاني: التوازن بين حظر الدعاية للحرب والكراهية والحق في حرية التعبير

يعد الإعلام السلطة الرابعة في الدولة إذ يلعب دوراً أساسياً في تعزيز قيم السلام والتسامح وحقوق الإنسان، ولكن هذا مشروط بإقرار الحق في الإعلام والحق في حرية التعبير وعدم وضع القيود غير المبررة عليهما.

(1) القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2016 بشأن تنظيم واختصاصات المجلس الوطني للإعلام.

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

وقد نص القانون الدولي والقانون الداخلي على مجموعة من النصوص التي تحمي الحق في حرية التعبير. فقد جاء النص على حرية التعبير في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽¹⁾ الذي ينص على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود."⁽²⁾ كما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها."⁽³⁾ كذلك جاء النص على حرية التعبير في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان⁽⁴⁾، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان⁽⁵⁾، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب⁽⁶⁾، والميثاق العربي لحقوق الإنسان⁽⁷⁾، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام⁽⁸⁾. كذلك، نص الدستور الإماراتي على أن "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون."⁽⁹⁾

وتتصل حرية التعبير - في المقام الرئيس - بإدارة الشؤون العامة، وتعد واحدة من الشروط الأساسية للديمقراطية والتقدم. وتشمل وسائل التعبير "الكتب والصحف والمنشورات والملصقات واللافتات والملابس والوثائق القانونية، وتشمل كذلك جميع الأشكال السمعية والبصرية فضلا عن طرائق التعبير الإلكترونية والشبكية."⁽¹⁰⁾ ويعد الحق في الإعلام مهما للرقابة على قيم ومصالح المجتمع.

(1) اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) في 10 ديسمبر 1948.

(2) المادة 19

(3) المادة 19/2.

(4) المادة 10.

(5) المادة 13.

(6) المادة 9.

(7) المادة 32.

(8) المادة 22/أ.

(9) المادة 30.

(10) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34، المادة 19 (حرية الرأي وحرية التعبير)، الدورة الثانية بعد المائة، جنيف، 29-11 يولييه 2011، CCPR/C/GC/34، الفقرة 12.

غير أن تطبيق الحق في الإعلام والحق في حرية التعبير قد يُشكل عائقاً نحو حظر الدعاية للحرب والكراهية، فطبيعة ومدى هذين الحقين غالباً ما يكون محل خلاف. فعلى الرغم من نص الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بشكل واضح على أن الدعاية للحرب والكراهية من المسائل المحظورة والمعاقب عليها، ولكن تفسير هذه النصوص وتنفيذها متفاوت بين الدول بسبب عدم وجود تعريف محدد للدعاية للحرب والكراهية. وينتج عن ذلك، صعوبة تحديد الخط الفاصل بين حرية التعبير والدعاية للحرب والكراهية. ولتحديد هذا الخط يتطلب الحق في حرية التعبير تعريفات واضحة ومميزة لكل من الدعاية والتحريض والكراهية وذلك حتى لا تكون مبرراً لقمع حرية التعبير. ويتم تحديد العلاقة بينهما من خلال الموازنة بين المادتين 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. حيث إن المادة 19 تبين القيود المحتملة على هذا الحق، بما في ذلك "احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم وحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الآداب العامة".⁽¹⁾ وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، "ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تحويل أية دولة أو جماعة، أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه".⁽²⁾ أي أنه لا يجوز أن تؤدي ممارسة أي حق - كحق التعبير - إلى الإضرار بالحقوق الأخرى، وإنما "يجب أن تُمارس جميع الحقوق مع المراعاة الواجبة لحقوق الآخرين".⁽³⁾ كذلك، نصت خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية⁽⁴⁾ على توصيات وتوجيهات محددة بشأن تحقيق التوازن بين حرية التعبير

(1) تنص المادة 19/3 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة." وتنص المادة 29/2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقرها القانون مستهدفاً منها، حصراً، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعدل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي."

(2) المادة 30.

(3) انظر:

African Commission on Human and Peoples' Rights, Communication 140/94, 141/94, 145/95 – Constitutional Rights Project and Other v Nigeria (1999) para 41.

(4) توصي خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية (2012) التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف باعتماد تشريعات وطنية شاملة لمكافحة التمييز مع إجراءات وقائية وعقابية من أجل مكافحة الفعالة للتحريض. راجع:

General Assembly, Human Rights Council Twenty-second session, Rabat Plan of Action on the prohibition of advocacy of national, racial or religious hatred that constitutes incitement to discrimination, hostility or violence, 11 January 2013, A/

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

المكرسة في المادة 19 من العهد الدولي وأوجه الحظر الواردة في المادة 20؛ فنصت على أنه: "تتطلب المادة 20 من العهد عتبة عالية لأن تقييد الكلام، كمبدأ أساسي، يجب أن يظل استثناءً. ويجب أن تأخذ هذه العتبة في الاعتبار أحكام المادة 19 من العهد. في الواقع، فإن الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء (الشرعية والتناسب والضرورة) للقيود ينطبق أيضاً على الحالات التي تنطوي على التحريض على الكراهية، حيث يجب أن ينص القانون على هذه القيود، وأن تكون محددة بشكل ضيق لخدمة مصلحة مشروعة، وتكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لحماية تلك المصلحة. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أن القيود محددة بوضوح وعلى نحو ضيق، وتستجيب لحاجة اجتماعية ملحة؛ وهي أقل تدبير متاح تدخلاً ليست فضاضة بشكل مفرط، بحيث لا تقييد الكلام بطريقة واسعة أو غير هادفة؛ ومتناسبة بحيث تفوق المنفعة التي تعود على المصلحة المحمية الضرر الذي يلحق بحرية التعبير، بما في ذلك ما يتعلق بالعقوبات التي تجيزها.⁽¹⁾

إنّ الحق في حرية التعبير والحق في الإعلام يجب ألا يؤخذ على إطلاقهما فيسمحان بأنشطة تحض على الدعاية للحرب والكراهية. ومن ثم، يمكن تقييدهما إذا كانا يهددان الأمن القومي؛ فوفقاً للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب "الأمن القومي أو المصلحة العامة معترف بهما كسبب مبرر للحد من حرية التعبير."⁽²⁾ فيجوز تقييد حرية التعبير لصالح النظام العام.⁽³⁾ فحرية التعبير ليست في درجة أعلى من حقوق الإنسان الأخرى، بحيث إذا تنازعت معها فإنه يجب تغليبها. فليس هناك تدرج من حيث الأهمية بين الحقوق. وهذا ما أكد عليه إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي نص على أن "جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ومتشابهة، ويجب على المجتمع الدولي أن يُعامل حقوق الإنسان على نحو شامل وبطريقة منصفة ومتكافئة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من التركيز."⁽⁴⁾ ولهذا يجب ألا تؤدي ممارسة حق التعبير إلى التعدي على حقوق وحريات الإنسان الأخرى؛ كالحق في السلم والتنمية. فلا تتفق ممارسة الحق في حرية التعبير مع الدعاية للحرب ونشر الكراهية، كما أن حظر الدعاية للحرب والكراهية يدعم حقوق الإنسان.

HRC/22/17/Add.4

(1) الفقرة 18.

(2) انظر:

Kenneth Good v. Republic of Botswana, 313/05 (2010) para. 189.

(3) راجع: الشعيبي، فؤاد، المسؤولية المدنية عن خطاب الكراهية والتمييز في التشريعات الإماراتية، مجلة الأمن والقانون (أكاديمية شرطة دبي)، المجلد 27، العدد 2، 2019، ص 69-76.

(4) الفقرة 5 من إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 يونيو 1993.

وخلص الأمر، من المفروض أن تلعب وسائل الإعلام دوراً أساسياً في حظر الدعاية للحرب والكرهية، دون أن تقيد حرية التعبير. وقد ذكرت لجنة القضاء على التمييز العنصري: "ينبغي النظر إلى العلاقة بين حظر خطاب التحريض على الكراهية العنصرية وازدهار حرية التعبير على أنها علاقة تكامل، لا علاقة تنافس ذات محصلة صفرية يستلزم إعطاء الأولوية لأحد الطرفين الانتقاص من الطرف الآخر." (1)

المبحث الثالث: المسؤولية الدولية عن الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

في بعض الحالات، تكون ممارسة الدعاية للحرب والكرهية بإيعاز أو توجيه من حكومات الدول، ومن ثم، ينشأ التساؤل حول مسؤولية الدولة لا سيما وأن مفهوم مسؤولية الدول يعد مهماً بالنسبة لتنفيذ واحترام القانون الدولي. فإذا كنا انتهينا أن على الدولة التزام بحظر الدعاية للحرب والكرهية، فإنه في حال ارتكاب الدولة انتهاك لالتزام دولي، يجب تحميلها المسؤولية. كذلك، يمكن أن تكون ممارسة الدعاية للحرب والكرهية من قبل أفراد، ومن ثم، ينشأ التساؤل حول مسؤوليتهم. ونعرض لهذين النوعين من المسؤولية تباعاً.

المطلب الأول: المسؤولية الدولية للدولة عن الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

نظراً لسهولة الاتصالات، أصبح نشر المعلومات عبر الحدود سهلاً بفضل التقنيات الحديثة، وفي ظل هذه الظروف، تكون الدعاية للحرب والكرهية فعالة في الإعلام الحكومي. كذلك، يمكن أن يكون هناك إعلام موجه تقوده وكالات الأنباء العالمية التي تتركز في الدول الرأسمالية. وفي الواقع، لا يمكن لأية مؤسسة إعلامية خاصة أن تدعو للكرهية وتدعم الدعاية للحرب إلا إذا كانت ممولة من قبل دولة ما. وينشر هذا الإعلام البرامج الإخبارية بطريقة غير موضوعية وغير محايدة وغير مهنية بغرض التعبئة السلبية لمواطني دولة معينة، ويؤثر بذلك على سيادة الدولة ويعد تدخلاً في شؤونها الداخلية من دون حدوث احتلال للدولة أو غزو عسكري لها. ويُطلق على هذا الأمر حروب الجيل الخامس والتي هي ليست حروباً حقيقية تلتقي فيها الجيوش، وإنما حروب غير تقليدية تهدف إلى التدمير الذاتي للدول دون القيام بعمليات عسكرية. وتعتمد هذه الحروب على التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال والإعلام لتحطيم الخصم وتأليب المجتمع.

(1) الأمم المتحدة، تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية العامة رقم 35 (مكافحة خطاب التحريض على الكراهية العنصرية)، 26، CERD/C/GC/35، 26 سبتمبر 2013، الفقرة 45.

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

وهذا الإعلام الموجه ضد دولة معينة يمكن أن يؤدي إلى نشأة المسؤولية الدولية للدولة التي تحتضن المؤسسة الإعلامية على أساس أن هناك التزاما على كل دولة بأن تحترم سيادة الدول الأخرى، وعدم التعدي عليها التزاماً بمبادئ الأمم المتحدة.⁽¹⁾

فإذا كانت الدعاية المضللة عبر وسائل إعلام معينة يمكن نسبتها قانونياً لدولة⁽²⁾، فالقاعدة أنه تتعدّد المسؤولية الدولية في حالة تصرف أي شخص أو جماعة من الأشخاص إذا كان هذا التصرف قد تم بناء على تعليمات من الدولة، أو بتوجيه منها، أو تحت رقابتها لدى القيام بذلك التصرف. فينص مشروع لجنة القانون الدولي حول مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً على أنه: "يعدّ فعلاً صادراً عن الدولة بمقتضى القانون الدولي تصرف شخص أو مجموعة أشخاص إذا كان الشخص أو مجموعة الأشخاص يتصرفون في الواقع بناء على تعليمات تلك الدولة أو بتوجيهات منها أو تحت رقابتها لدى القيام بذلك التصرف."⁽³⁾

وقد أكدت محكمة العدل الدولية أنه "وفقاً لقاعدة راسخة في القانون الدولي، لها طبيعة عرفية، فإن سلوك أي جهاز في دولة ما يجب اعتباره عملاً من أعمال تلك الدولة. وترى المحكمة، بحكم الوضع العسكري والوظيفة العسكرية للجنود الأوغنديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن سلوكهم يُنسب إلى أوغندا؛ ولذلك فإن الادعاء بأن الأشخاص المعنيين لم يتصرفوا بصفقتهم أشخاصاً يمارسون سلطة حكومية في ظروف معينة هو ادعاء لا أساس له."⁽⁴⁾ أي أيدت محكمة العدل الدولية في قضية جمهورية الكونغو الديمقراطية

(1) ينبغي الإشارة إلى أن العولمة أدت إلى مزيد من الانفتاح بين الثقافات والشعوب، والدعوة لها تهدد سيادة الدول. راجع:

Monroe E. Price, Media and Sovereignty, The Global Information Revolution and Its Challenge to State Power, Massacuites Institute of Technology, pp. 26-27.

(2) تنص المادة الأولى من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، حولية لجنة القانون الدولي 2001، على أن "كل فعل غير مشروع دولياً تقوم به الدولة يستتبع مسئوليتها الدولية."

(3) المادة 8 (التصرفات التي يتم القيام بها بناء على توجيهات الدولة أو تحت رقابتها) من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، حولية لجنة القانون الدولي 2001، A/CN.4/SER.A/2001/Add.1 (Part 2).

(4) انظر:

Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda), Judgment, I.C.J. Reports 2005, p. 168; p. 242, para. 213: "According to a well-established rule of international law, which is of customary character, "the conduct of any organ of a State must be regarded as an act of that State. In the Court's view, by virtue of the military status and function of Ugandan soldiers in

ضد أو غندا "سلوك الجنود والضباط الأفراد بقوة الدفاع الشعبية الأوغندية، يجب اعتباره سلوك أحد أجهزة الدولة.

وعلى ذلك، إذا كانت الدعاية المضللة التي تبثها وسيلة إعلام قد تمت بناء على تعليمات من الدولة، أو بتوجيه منها، أو تحت رقابتها لدى القيام بذلك التصرف، فإن هذه الدولة تكون مسؤولة دولياً.

المطلب الثاني: المسؤولية الدولية الجنائية للفرد عن الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام

تعد الدعاية والتضليل هي من خصائص ومميزات الإعلام الذي يمارس الكراهية، وهي ممارسة قديمة تطورت أشكالها بتطور التكنولوجيا. ولذلك على الدول واجب إيجابي لمنع ومعاينة وسائل الإعلام الداعمة للدعاية المضللة. ويمكن أن تنشأ مسؤولية الدولة في حال عدم قيامها بمقاومة المسؤولين عن وسائل الإعلام.

فهناك مسؤولية على المسؤولين عن وسائل الإعلام في حالة الدعاية المضللة، فيمكن مساءلتهم، وملاحقتهم قضائياً. فعندما تكون وسائل الإعلام في دولة ما، فإن هذه الدولة تباشر ولايتها واختصاصها عليها. ومن ثم تستطيع الدولة أن تجرم نشر أو توزيع مواد معينة وفقاً لقانونها الداخلي. وتخضع وسائل الإعلام لاختصاص الدول المستضيفة لها. ويجوز أن ينعقد اختصاص للدولة - وفقاً لقانونها الداخلي - على الدعاية المضللة التي تستهدفها وتبث من دولة أخرى؛ فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك وسائل إعلام في الخارج تُحرض على الفوضى والعنف والقتل في دولة ما، فإن الجهات المسؤولة في هذه الدولة يُمكن أن تُقيم الدعوى عن ذلك، وتطلب تسليم الأشخاص المتهمين لمحاكمتهم أمام قضائها. لكن واقع الأمر، أن تطبيق هذا الأمر نادر الحدوث، ولا يوجد تعاون فعّال بين الدول في هذا المجال.

وتحدد المسؤولية على أساس ما إذا كانت وسائل الإعلام تدافع بشكل أساسي عن الحرب والكرهية أم أنها تعرض فقط موقف السياسيين وغيرهم من مسألة الدعوة إلى الكراهية أو العنف. وقد أسست المفوضية الأوروبية قرارها في عدم قبول طلب مقدم من زعيم سياسي يميني هولندي كان قد سُجن لمدة أسبوعين وتمت إزالة اسمه من القوائم

the DRC, their conduct is attributable to Uganda. The contention that the persons concerned did not act in the capacity of persons exercising governmental authority in the particular circumstances, is therefore without merit.”

الانتخابية لمناصرته إعادة العمال الوافدين من غير البيض إلى أوطانهم.⁽¹⁾

وتقوم بعض وسائل الإعلام بالانحراف عن أهدافها؛ فتدعو للعنف، والكرهية، وتنقل أنصاف الحقائق، وتتستر على بعض القضايا المهمة للسلم الدولي. وتكون بعض وسائل الإعلام مجرد انعكاس لأجندة معينة، مستجيبة للتأثيرات والضغوط الموجودة في المجتمع الدولي. كذلك، مع تقدم الابتكار التكنولوجي في مجال الاتصالات، أصبحت جماعات العنف تستخدم الدعاية في وسائل الإعلام من التجنيد إلى التنفيذ. ويمكن محاكمة المسؤولين عن وسائل الإعلام عن الدعاية للحرب والكرهية أمام محكمة داخلية في الدولة. فالدعاية كوسيلة للتحريض على ارتكاب الجرائم مجرمة على أساس كون التحريض مجرماً وفقاً لمبادئ القانون الجنائي في الدول. وإذا كانت هذه الدولة "غير راغبة أو غير قادرة" على مقاضاة هؤلاء المسؤولين فيمكن إذا كانت الدعاية لجريمة دولية (إبادة جماعية، أو جريمة ضد الإنسانية، أو جريمة حرب، أو جريمة عدوان) محاكمتهم أمام محكمة جنائية دولية استناداً إلى مبدأ التكامل المعترف به في القانون الجنائي الدولي. ومن الأمثلة على ذلك المحاكم الجنائية التالية.

محاكمات نورمبرج وطوكيو

كانت أول مرة تحدث فيها محاكمة على الدعاية كجريمة دولية خلال محاكمات نورمبرج. فبنهاية الحرب العالمية الثانية ونتيجة لما حدث أثناء الحرب من فظائع وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أنشئت - في 8 أغسطس 1945 - المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب الألمان في نورمبرج. وقد كانت التهمة ضد المسؤولين النازيين هي مشاركتهم في "التخطيط والبدء وشن حرب عدوانية". وقد قررت المحكمة المسؤولية الدولية الجنائية للفرد عن ارتكابه لجرائم دولية؛ فقررت محكمة نورمبرج أن "من المبادئ المقررة أن القانون الدولي يفرض واجبات ومسئوليات على الأفراد كما يفرضها على الدولة". وأن "الجرائم التي تُرتكب انتهاكاً للقانون الدولي يرتكبها أفراد لا هيئات معنوية، ولا يُمكن تطبيق أحكام القانون الدولي إلا بمعاقبة الأفراد الذين يرتكبون هذه الجرائم". كذلك، أنشئت محكمة طوكيو - في عام 1946 - للنظر في جرائم الحرب في الشرق الأقصى. وتمت مناقشة الدعاية أثناء المحاكمات، والنظر لها كجريمة.

(1) راجع:

Glimmerveen and Others v. The Netherlands, App. Nos. D 8348/78 and 8406/78, 4 EHRR 260 (1982), p.188: "On 29 March 1977 he was convicted and sentenced by the Regional Court of Rotterdam to a two-week prison term for having possessed, with a view to distribution on 30 August 1976 in Schiedam, leaflets which the court found to be inciting to racial discrimination (Article 137 (e) of the Dutch Criminal Code' I. The leaflets were confiscated."

المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة

مع تفكك جمهورية يوغسلافيا السابقة ارتكبت مذابح شنيعة ضد المسلمين في البوسنة والهرسك. ولهذا الغرض قرر مجلس الأمن - في عام 1993 - إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة⁽¹⁾. وقد نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة على: "إن الشخص الذي يُخطط، أو يُحرّض، أو يأمر، أو يرتكب، أو يُساعد أو يُحرّض على التخطيط أو التنفيذ لجريمة مشار إليها في المواد من 2 إلى 5 من هذا النظام الأساسي سوف يكون مسؤولاً بصفة فردية عن هذه الجريمة."⁽²⁾

في المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، أثّرت الدعاية من حيث التحريض على العنف المتكرر والإبادة الجماعية والجرائم الدولية الأخرى في المادة 6/1. فقد اعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بدور التحريض والدعاية في أحكامها. وعرّفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التحريض على أنه "دفع شخص آخر لارتكاب جريمة". ووجدت المحكمة أنه عند تفكك يوغسلافيا السابقة، سيطر الصرب على وسائل الإعلام فاستولوا على أجهزة الإرسال التلفزيونية وركزت وسائل الإعلام التي يهيمن عليها الصرب على مخاوف الأقلية الصربية وأن الصرب ليس لديهم خيار سوى شن حرب شاملة ضد أعدائهم حيث إن عليهم حماية أنفسهم من "تهديد المسلمين الأصوليين" وتم تشجيعهم على تسليح أنفسهم لأن الكروات والمسلمين يعدون خطة إبادة جماعية ضدهم. وقد كانت هذه الدعاية خطيرة جدا. ومما يذكر في هذا الخصوص أن قوات الناتو قامت بعمل عسكري ضد وسائل الإعلام فقصفت مقر مبنى الإذاعة والتلفزيون الصربي في 23 أبريل 1999.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي وقعت في رواندا، قرر مجلس الأمن - في نوفمبر 1994 - إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا⁽³⁾. وقد وجدت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن صحفيين ومسؤولين تنفيذيين في وسائل الإعلام، إضافة إلى وزير سابق، مذنبين بتهمة التحريض على الإبادة الجماعية من خلال البرامج الإذاعية وكتابة المقالات في الصحف. فقد أدانت المحكمة جان بول أكاييسو (Jean-Akayesu Paul) بالتحريض المباشر والعلمي على الإبادة الجماعية. كانت أول مرة تُدين

(1) قرار مجلس الأمن رقم 827 في 25 مايو 1993.

(2) المادة 7/1.

(3) قرار مجلس الأمن رقم 955 في 8 نوفمبر 1994.

حظر الدعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (629 - 661)

فيها محكمة جنائية دولية فردا بارتكاب جريمة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية، وكان القرار بمثابة سابقة لعدة قضايا أخرى.⁽¹⁾ كذلك، اتهم رئيس الوزراء الرواندي جان كامباندا (Jean, Kambanda)، بارتكاب جريمة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية في عام 1997.⁽²⁾ وفي عام 2003، أُدين كل ناهيمانانا (Nahimana, Ferdinand) وباراياغويزا (Bosco Jean, Barayagwiza) ونغيزي (Hassan, Ngeze) بارتكاب جريمة التحريض المباشر والعلني على الإبادة الجماعية (قضية وسائل الإعلام) بسبب أنشطتهم في محطة إذاعية Collines Mille des Libre Television Radio (RTL) وفي جريدة Kangura الأسبوعية حيث كانوا يمارسون الدعاية لكراهية التوتسي والحرب ضدهم.⁽³⁾

المحكمة الجنائية الدولية

أثير تجريم الدعاية أمام المحكمة الجنائية الدولية في قضية جوشوا أراب سانغ (Joshua Sang Arap) الذي كان مذيعة في محطة الإذاعة الكينية FM KASS، حيث استضاف برنامجاً شهيراً يسمى "Emet Lene" عمل من خلاله على تأجيج العنف من خلال نشر رسائل الكراهية وبت أخبار كاذبة بين المتظاهرين.⁽⁵⁾

(1) صدر على جان بول أكاييسو حكم بالسجن المؤبد. راجع:

International Criminal Tribunal for Rwanda (Appeals Chamber), Tanzania, The Prosecutor V. Jean-Paul Akayesu, ICTR-96-4-A.

(2) صدر على جان كامباندا حكم بالسجن المؤبد. راجع:

International Criminal Tribunal for Rwanda (Appeals Chamber), Tanzania, The Prosecutor V. Jean Kambanda, ICTR-97-23-DP.

(3) في 28 نوفمبر 2007، حُكم على جان بوسكو باراياغويزا بالسجن 32 سنة (توفي أثناء فترة العقوبة)، وحُكم على فرديناند ناهيمانانا بالسجن 30 سنة، وحُكم على حسن نجيزي بالسجن 35 سنة. راجع:

International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR), Nahimana et al; The Prosecutor V. Ferdinand Nahimana Jean-Bosco Barayagwiza Hassan Ngeze Case No. ICTR-99-52-T.

(4) راجع:

International Criminal Court, The Prosecutor v. William Samoei Ruto and Joshua Arap Sang ICC-01/09-01/11.

(5) راجع:

Clare Lawson and Rogier Bartels, Prosecuting speech acts An examination of the trial of the Prosecutor v. William Samoei Ruto and Joshua Arap Sang, in *Predrag*

مما سبق، يتضح أن القضاء الجنائي الدولي قد نظر في جرائم تتعلق بالدعاية لارتكاب جرائم دولية من خلال وسائل الإعلام التي كانت تحرض بطريقة مباشرة وعلنية على ارتكاب جرائم دولية؛ كالإبادة الجماعية.

الخاتمة

عبر التاريخ، مارست الجماعات والدول الدعاية لإقناع الجماهير باتباع فكر معين. وفي الوقت المعاصر، تتعدد وسائل الاتصال عن طريق الصحف، ثم الراديو، ثم من خلال التلفزيون وحاليا عبر الإنترنت. وقد يكون الهدف من الدعاية غير ضار مثل الاعتزاز بالوطن، وحشد الجهود لصالح القضايا الإنسانية؛ كحماية البيئة والمناخ على الحرب، ويمكن أن يكون الهدف من الدعاية ضارا ومؤذيا؛ كالدعاية للحروب والكرهية. ويؤدي هذا النوع الأخير من الدعاية إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، ويزعزع استقرار الدول وينتهك سيادتها.

النتائج

1. يحظر القانون الدولي والقانون الإماراتي الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.
2. يجب على الدولة عدم استخدام وسائل الإعلام المملوكة لها كوسيلة للدعاية للحرب أو الكراهية. كما يجب على الدولة أن تراقب المحتوى الذي تبثه وسائل الإعلام الخاص.
3. يعد الهدف العام للنظام القانوني الدولي هو ضمان السلم والأمن الدوليين، ولذلك إذا أدت ممارسة الحق في حرية التعبير إلى تهديد السلم الدولي، فإن هذا يشكل انتهاكا لذلك الحق، وبالتالي يمكن تقييده بموجب القانون، فحظر الدعاية لا يتعارض بطبيعته مع الحق في حرية التعبير، بل يجب أن يتواجد الاثنان معا.
4. تترتب مسؤولية دولية على الدولة إذا كانت الدعاية المضللة التي تبثها وسيلة إعلام قد تمت بناء على تعليمات من هذه الدولة، أو بتوجيه منها، أو تحت رقابتها لدى القيام بذلك التصرف.
5. تترتب مسؤولية دولية جنائية على الفرد إذا حرض على الدعاية لجريمة دولية

Dojčinić (ed.), Propaganda and International Criminal Law, From Cognition to Criminality, Routledge, London, 1st ed., 2019, pp.124-142.

حظر الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (661 - 629)

(إبادة جماعية، أو جريمة ضد الإنسانية، أو جريمة حرب، أو جريمة عدوان)، وتمكن محاكمته أمام محكمة جنائية دولية استناداً إلى مبدأ التكامل المعترف به في القانون الدولي الجنائي.

التوصيات

1. العمل على وضع اتفاقية دولية تحظر كافة أنواع الدعاية للحرب والكرهية، وتحدد التزامات الدول المتعلقة بذلك، والمسؤولية الناشئة عن ممارسة الدعاية.
2. إنشاء جهاز أو لجنة بالأمم المتحدة تكون مهمتها النظر في الشكاوى المتعلقة بالدعاية للحرب، ورصد وسائل الإعلام التي تمارس الدعاية للحرب والكرهية، والإعلان عن هذه الوسائل، ودعوة الدول لمقاطعتها وإلغاء ترخيصها. وتعزيز عمل المراقبين الدوليين على وسائل الإعلام.
3. التعاون بين الدول في مجال تسليم ومحاكمة الأشخاص المتهمين والمدانين بارتكاب الدعاية للحرب والكرهية في وسائل الإعلام.
4. تشجيع الحوار وتعزيز السلام والتفاهم بين الثقافات والشعوب والدول.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.
- إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) في 10 ديسمبر 1948.
- إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام في 5 أغسطس 1990.
- إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي صدر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا خلال الفترة من 14 إلى 25 يونيو 1993.
- البناء، فيصل حسن أحمد عبد الله (2021). جريمة إثارة خطاب الكراهية والجرائم المتصلة بها: دراسة تحليلية نقدية لقانون مكافحة التمييز والكرهية الإماراتي. مجلة الأمن والقانون، (1)29. <https://doi.org/10.54000/0576-029-001-002>

- تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري، التوصية رقم 35، الدورة الثانية والثمانون، 2013. الجوزي، ابن القيم (د.ت.). زاد المعاد في خير العباد (ج3). دار الكتاب العربي.
- الخطاري، فاطمة سعيد ناصر و منصور، سعد الدين (2018). مدى ملاءمة القانون الإماراتي في مكافحة التمييز والكراهية للمنهج النبوي في التعايش مع غير المسلمين. *Journal of Islam in Asia*, 15(3). <https://doi.org/10.31436/jia.v15i3.724>
- خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية. الدستور 1971.
- الشعبي، فؤاد (2019). المسؤولية المدنية عن خطاب الكراهية والتمييز في التشريعات الإماراتية. مجلة الأمان والقانون (أكاديمية شرطة دبي)، 27(2). <https://doi.org/10.54000/0576-027-002-002>
- صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة. رقم الحديث 2077، المجلد 3.
- صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة أوطاس. رقم الحديث 4323، الجزء 5.
- عودة، سناء وعيد، محمد (2011). إجراءات التحقيق والمحكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية حسب نظام روما 1998 [رسالة ماجستير].
- قانون اتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن مكافحة التمييز والكراهية.
- القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2016 بشأن تنظيم واختصاصات المجلس الوطني للإعلام.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1999). مختصر تفسير القرآن العظيم (اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، المجلد الثاني). دار الصابوني.
- مبادئ كامدن حول حرية التعبير والمساواة، إبريل 2009.
- مبارك، وريدة جندلي (2021). التصدي لخطاب الكراهية في القانون الدولي والتشريع الجزائري: التكريس القانوني وسبل الوقاية. *المجلة العربية للدراسات الأمنية* (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية)، 37(1). <https://doi.org/10.26735/ZRDT4883>
- مرسوم بقانون 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2016م بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987.
- مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، حولية لجنة القانون الدولي 2001، (A/CN.4/SER.A/2001/Add.1 (Part 2).
- منجد، منال مروان (2018). جرائم الكراهية، دراسة تحليلية مقارنة. مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، 15(1). <https://doi.org/10.36394/jls.v15.i1.6>
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.
- ميثاق الأمم المتحدة.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

حظر الدّعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (661 - 629)

ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (د.ت). السيرة النبوية لابن هشام (ج4).
الهوري، شيماء (2017). مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية. المركز الديمقراطي العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- African Commission on Human and Peoples' Rights, Communication 140/94,141/94, 145/95 - Constitutional Rights Project and Other v Nigeria (1999).
- Armed Activities on the Territory of the Congo (Democratic Republic of the Congo v. Uganda), Judgment, I.C.J. Reports 2005.
- General Assembly. Human Rights Council, A/HRC/22/17/Add. 4.
- Glimmerveen and Others v. The Netherlands, App. Nos. D 8348/78 and 8406/78, 4 EHRR 260 (1982).
- Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar, <https://www.ohchr.org/en/hrbodies/hrc/myanmarffm/pages/index.aspx>
- International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR), Nahimana et al; The Prosecutor V. Ferdinand Nahimana Jean-Bosco Barayagwiza Hassan Ngeze Case No. ICTR-99-52-T.
- International Criminal Court, The Prosecutor v. William Samoei Ruto and Joshua Arap Sang ICC-01/09-01/11.
- International Criminal Tribunal for Rwanda (Appeals Chamber), Tanzania, The Prosecutor V. Jean Kambanda, ICTR-97-23-DP.
- International Criminal Tribunal for Rwanda (Appeals Chamber), Tanzania, The Prosecutor V. Jean-Paul Akayesu, ICTR-96-4-A.
- Kenneth Good v. Republic of Botswana, 313/05 (2010).
- League of Nations, Treaty Series, Volume 143, 1936 - 1937.
- Monroe, E. P. (n.d.). *Media and Sovereignty, The Global Information Revolution and Its Challenge to State Power*. Masecutes Institute of Technology.
- Roisin, H. (2003). *The Jesuit Spectre in Imperial Germany*. Brill Academic Publishers.
- Timasheff, N. S. (1943). On Propaganda. *The American Catholic Sociological Review*, 4(1). <https://doi.org/10.2307/3707925>

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

alittifāqiyatu al'awrūbbiyatu liḥuqwqa al'insāni

alittifāqiyatu al'a'amrikiyyatu liḥuqwqa al'insāni

alittifāqiyatu al-dawliyyatu lil-qaḍā'a 'alā jam'i a'ashkāli al-tamyyzi al'unṣuriyyi

ittifaqiyyatu man'i jarimati al'ibadati aljamā'iyati wa-l-mu'āqabati 'alayhā
'i'la'anu ḥuqwqi al'a'ashkhāshi almuntamīna ilā aqalliyyātin qawmiyyatin a'aw 'ithnya wa'ilā
aqalliyyātin dīniyyatin walughawiyatin
al'i'la'anu al'ālamīyyu liḥuqwqa al'insāni bimūjibi qarāri aljamā'iyati al'āmmati lil-'umama
almuttaḥidata 217 al-fi d- 3) fi 10 dīsambara 1948.
'i'la'anu alqāhirati ḥawla ḥuqwqi al'insāni fi al'islāmi fi 5 ughuṣṭusin 1990.
'i'la'anun wabarnāmaju 'amila fiyyinnā alladhī ṣadriṅ 'ani almu'utamari al-dawliyyi liḥuqwqa
al'insāni alma'qūdi fi fiyyinnā khilāla alfatrati min 14 ilā 25 yūnya 1993.
ulbunā fayaṣilu ḥsunun a'aḥamida 'abdu Allāhi 2021). jarīmata ithārati khiṭābi alkarāhiyyati wa-
l-jarā'imi almuttaṣilati bihā dirāsatu taḥlīliyyatu naqdiyyatu liqānūna mukāfaḥati al-tamyyzi
wa-l-karāhiyyati al-'imārāty majallatu al'a'amni wa-l-qānūni 29(1). [https:// doi. org / 10.
54000 / 0576- 029- 001- 002](https://doi.org/10.54000/0576-029-001-002)
taqryru lajnati alqaḍā'i 'alā al-tamyyzi al'unṣuriyyi al-tawṣiyata raqma 35 ,al-dawrata al-
thāniyata wa-l-thmānwn 2013.
aljawziyyu ibna alqayyimi d t). zāda almu'ādu fi khayri al'ibādi j dāra alkitābi al'arabiyyi
alkhāṭiriyyu fātimata sa'ida nāshira wa manṣūrun sa'ida al-dīnu 2018). mudā mulā'mati alqānūni
al-'imārāty fi mukāfaḥati al-tamyyzi wa-l-karāhiyyati lil-minhaja al-nabawiyya fi al-ta'ayushi
ma'a ghayri almuslimīna Journal of Islam in Asia3)15 (,). [https:// doi. org / 10. 31436 /
jia. v15i3. 724](https://doi.org/10.31436/jia.v15i3.724)
khuṭṭatu 'amali al-ribāṭi bisha'ani ḥazara al-da'watu ilā alkarāhiyyati alqawmiyyati a'awi
al'unṣuriyyatu a'awi al-dīniyyatu
al-dustūru 1971.
al-shu'aybiyyu fu'uāda 2019). almas'ūliyyata almadaniyyata 'an khiṭābi alkarāhiyyati wa-l-tamyyzi
fi al-tashrī'āti al-'imārātya majallatu al'a'amni wa-l-qānūni akādīmiyya shurṭati dubbīyyi 27(
2). [https:// doi. org / 10. 54000 / 0576- 027- 002- 002](https://doi.org/10.54000/0576-027-002-002)
ṣaḥīḥu albukhāriyyi kitāba albuyū'i bāba shirā'i al-nabiyyi ṣallā Allāhu 'alayhi wasallama bi-l-
nsy'i raqmu alḥadythi 2077 ,almujallada 3.
ṣaḥīḥu albukhāriyyi kitāba almaghāzī bāba ghazwatin a'awaṭāsin raqmu alḥadythi 4323 ,alJuz'a
5.
'awdatun sanā'a wa'dīn muḥammada 2011). ijrā'āti al-taḥqīqi wa-l-muḥākamati a'amāma
almaḥkamati aljinā'iyati al-dawliyyati ḥasbu niẓāmi rūman 1998] risālata mājistīri
qānūnu ittīḥādiyyu raqmi 2) lisanata 2015 fi sha'ani mukāfaḥati al-tamyyzi wa-l-karāhiyyati
alqānūnu alittīḥādiyyu raqma 11 lisanatan 2016 bisha'ani tanzīmin wikhtīṣāṭi almajlisi
alwaṭaniyyi lil-'ilāma

حظر الدّعاية للحرب والكراهية في وسائل الإعلام "دراسة في إطار القانون الدولي والقانون الإماراتي" (661 - 629)

ibna kathīrin 'ismā'yl bn 'umari 1999). mukhtaṣara tafsīri alqur'ni al'aẓīmi ikhtišārun wataḥqīqu muḥammadu 'aliyyu al-ṣābūniyyi almuja'llada al-thānī dāra al-ṣābūniyyi

mabādi'iu kāmdn ḥawla ḥurriyyati al-ta'bīri wa-l-musāwāti 'ibryl 2009.

mubārakun warīdata jandalī 2021). al-taṣaddī likhiṭāba alkarāhiyyati fī alqānūni al-dawliyyi wa-l-tashrī'i aljazā'iriyyi al-takrysu alqānūniyyu wasabalu alwiqāyati almajallatu al'arabiyyatu lil-dirāsāti al'a'amniyyati jāmi'ata nāyifi al'arabiyyati lil-'ulūma al'a'amniyyata 37(1). <https://doi.org/10.26735/ZRDT4883>

marsūmun biqānūni 5 lasinatin 2012 bisha'ani mukāfaḥati jarā'imi tiqniyyati alma'lūmāti

marsūmun biqānūni ittihādiyyi raqmi 7) lisanata 2016m bita'dili ba'di a'ahkāmi qānūni al'uqūbāti al-ṣādīra bi-l-qānūni alittihādiyyi raqma 3) lisanata 1987.

mashārī'u almawāddi almuta'alliqati bimas'ūliyyati al-dū'ali 'ani al'a'af'āli ḡhayra almashrū'ati dū'aliyyan ḥawliyyata lajnati alqānūni al-dawliyyi 2001،

A / CN. 4 / SER. A / 2001 / Add. 1(Part 2). 27. munajjidun manāla mrwāni 2018). jarā'ima alkarāhiyyati dirāsata taḥlīliyyata muqāranatin majallatu jāmi'ati al-shāriqati lil-'ulūma alqānūniyyata 15(1). <https://doi.org/10.36394/jls.v15.i1.6>

almīthāqu al-'āfryqy liḥuqwqa al'insāni wa-l-shu'ūbi

mīthāqu al'umami almuttaḥidati

almīthāqu al'arabiyyu liḥuqwqa al'insāni

al'ahdu al-dawliyyu al-khāṣ bi-l-ḥuqwqi almadaniyyati wa-l-sīāsiyyati

ibna hishāmin a'abū muḥammadu 'abdi almaliki d t) al-sayratu al-nabawiyatu libni hishāmi j alhawwāriyyu shaymā'a 2017). mafhūma alkarāhiyyati fī al-shar'iyyati al-dawliyyati almarkazu al-dīmuqrāṭiyyu al'arabiyyu

Banning the propaganda for war and hatred in the Media: A Study within framework of International Law and the UAE Law

Abdullah Issa Al-Mualla⁽¹⁾

Wael Ahmed Allam⁽²⁾

Abstract:

The media has a noble mission of spreading societal peace, promoting tolerance, and achieving security. However, some media may deviate from its mission, and thus, become a tool for inciting wars and conflicts, and spreading hatred and strife. That is why, it was necessary for the international law to address this matter. Indeed, several international human rights treaties were adopted to prohibit the media from propagating war and hatred. On the regional level, countries, including the United Arab Emirates, have adopted legislations prohibiting the propaganda of war and hatred in the media. This research presents the position of the international law and the UAE law on the propaganda of war and hatred across the media, and shows the state's obligations related to the implementation of this prohibition, as well as the responsibility arising from the breach of these obligations.

Keywords: War Propaganda, Hate Speech, Discriminatory Speech, International Law, UAE Legislation.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)

hh@abdullaalmualla.com

(2) College of Law - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)